S/PV.4557
الأمم المتحدة

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥٥٧**
الجمعة، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد الشرع	(الجمهورية العربية السورية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد باروم
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

02-43633 (A)
0243633

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس: أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعمول بها، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، للسيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران برندرغاست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): عندما قدمتُ إحاطتي الإعلامية لأعضاء المجلس في المشاورات غير الرسمية قبل أسبوعين، اختتمت آملا أن يكون بوسعي أن أحضر معي اليوم إلى المجلس أنباء طيبة عن نتائج اللويا جيرغا الطارئ. وصباح اليوم، يسرني أن أتمكن من القول إن ذلك الأمل كان له ما يبرره تماما. وبالنظر إلى أهمية اللويا جيرغا بالنسبة للمستقبل السياسي لأفغانستان وللاهتمام العالمي الكبير بنتائجه، فإن إحاطتي الإعلامية ستركز اليوم بصورة أولية على ذلك الحدث.

اجتماع اللويا جيرغا الطارئ يمكن اعتباره قد نجح لعدد من الأسباب. مجرد كونه انعقد هو النجاح الأول. ولقد سبق أن عرضتُ على المجلس بالتفصيل التحديات الهائلة التي ووجهت في إجراء الانتخابات واختيار المندوبين وفي تنظيم وتأمين الموقع، وفي انتقال المبعوثين إلى كابل في الوقت المناسب وفي ظروف آمنة. ولقد كان سخاء المجتمع الدولي عاملا كبيرا في هذا الإنجاز، وبالنيابة عن الأمين العام أشكر كل الدول التي ساهمت. وإنني أخشى أن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ستضطر إلى الرجوع إلى المانحين والتماس تفهُّمهم، لأن المبالغ التي جرى التعهد بتقديمها لميزانية اللجنة المستقلة الخاصة لم تصل كلها إلى صندوق اللويا جيرغا الاستئماني بعد.

وكون اللويا جيرغا قد أنجز ما أوكل إليه إنجازه بموجب اتفاق بون هو نجاحه الثاني. لقد طلب اتفاق بون من اللويا جيرغا أن ينتخب رئيس دولة للإدارة الانتقالية وأن يوافق على اقتراحات لهيكل الإدارة الانتقالية وأفرادها الرئيسيين. ويعلم المجلس أن السيد كرازي انتُخب رئيسا للدولة، وأن الجمعية أقرت مجلس وزرائه.

أخيرا، كون أن الأفغان من كل المناطق والأعراق ومستويات التعليم والمهن تمكنوا من الاجتماع معا بطريقة سلمية، ليناقشوا بحماس وليتفقوا في آخر الأمر على المسائل الأساسية المتعلقة بمستقبلهم السياسي المشترك هو النجاح

الثالث – وهو بالتأكيد أهم نجاح للّويا جيرغا الطارئ. وقد وفّر الاجتماع عينة تمثيلية حقيقية للمجتمع الأفغاني في ٢٠٠٢ حتى وإن كان أفراد قلائل ربما كانت تساورهم بعض الشكوك بشأن شرعية وجود بعض المندوبين.

لا أريد أن يعطي هذا التقييم، الإيجابي بشكل عام، إحساسا بالراحة للذين مارسوا عمليات الترهيب والتخويف خلال عملية اللويا جيرغا. لقد سجل مكتب اللويا جيرغا وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان حالات ترهيب متنوعة، جرى استرعاء انتباه الحكومة الأفغانية إليها. وأنا أدرك أن منظمات أخرى موجودة في أفغانستان تجمع تقاريرها بشأن الترهيب. ولكن من أجل مصلحة اللويا جيرغا المقبل، ولضمان أسس الديمقراطية في أفغانستان، من الحيوي أن تبرز السلطة الأفغانية وأن تعالج، إلى أقصى حد ممكن، الحالات التي انتهكت فيها الحقوق الديمقراطية من قبل الذين ما زالوا يساوون بين السلطة والقوة والعنف.

بعد أن قلت ذلك، لا بد لي أن أضيف أن الترهيب لم يثبت سوى في عدد صغير من الحالات. وفي الحقيقة – وهذا من المهم إبرازه – أبرزت التقارير عن الترهيب الشعور بالخوف وانعدام الأمن الذي لا يزال منتشرا في أجزاء عديدة من البلد لأن حكم القانون لم يستقر تماما بعد، ولأن القوة في كثير من الأحيان هي المصدر الوحيد للسلطة.

أنتقل من التعميم إلى التخصيص. انعقد اللويا جيرغا الطارئ في كابل يوم ١١ حزيران/يونيه، بمشاركة ١ ٦٥٦ مندوبا مصوِّتا من كل أجزاء البلد ومن الخارج. ووفقا لاتفاق بون، افتتح الجمعية الملك السابق ظاهر شاه، الذي أكد أنه جاء إلى أفغانستان ليكون خادما لشعبه وليس ليستعيد الملكية. والممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، أدلى ببيان أيضا، هنأ فيه الأفغان والإدارة الانتقالية على الافتتاح الناجح للّويا جيرغا. وقد أحاط السيد الإبراهيمي علما بالترهيب الذي حدث خلال العملية، لكنه أصر بالشكل المناسب، في اعتقادي، على أن الأجدر بالملاحظة هو حالات مقاومة الترهيب والتأييد الشعبي الظاهر بوضوح للعملية.

إن النتائج الموضوعية للّويا جيرغا الطارئ هي كما يلي. في يوم ١٣ حزيران/يونيه، انتُخب السيد حميد كرزاي بأغلبية ساحقة – ١ ٢٩٥ من إجمالي ١ ٥٧٥ مندوبا أدلوا بأصواتهم – ليكون رئيس دولة الإدارة الانتقالية. وأحد منافسي السيد كرزاي كان امرأة – الدكتورة مسعودة جلال. وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ أفغانستان التي ترشح فيها امرأة نفسها لمنصب عالٍ بهذا المستوى، وإن حصولها على المرتبة الثانية لهو أمر تفتخر به، هي والجمعية. وأود أن أذكر هنا أن وزارة شؤون المرأة وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان أقامتا دورة تأهيلية للمندوبات الـ ١٥٠. وأنشئ فريق أساسي من بين المندوبات لمواصلة النهوض بالمسائل المشتركة التي تؤثر على المرأة الأفغانية. ولئن كان من دواعي السرور الإعلان عن انتخاب امرأة رئيسة لدولة أفغانستان، فإن فوز السيد كرزاي اعترف على نطاق واسع بأنه يستحقه. فالفوز يعبِّر عن القيادة التي مارسها، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، بصفته رئيسا للإدارة المؤقتة خلال الأشهر الستة الماضية.

والسيد كرزاي، باعتباره رئيس الدولة الجديد، كان مطلوبا منه بمقتضى قواعد اللويا جيرغا أن يقدم إلى الجمعية مقترحات بشأن هيكل السلطة الانتقالية وأفرادها الرئيسيين للموافقة عليها. وبسبب بعض الأخطاء في التوجيهات الإجرائية للّويا جيرغا، حدث بعض الارتباك بين المندوبين بشأن كيفية تأمين موافقتهم على المقترحات. على سبيل المثال، فكر مندوبون كثيرون أنهم سيصبحون أعضاء في مجلس الوزراء إذا ما جمعوا توقيعات كافية من المندوبين تأييدا

لهم. لكن المسألة الصعبة حقا كانت مسألة تشكيل المجلس التشريعي، التي تركت دون حل.

إلا أن من الأمور التي أغفلت في خضم النزاعات العلنية والشعور بالمرارة بشأن هذا الموضوع، كانت الرؤية الإصلاحية المشجعة للحكومة التي قدمها السيد كرازي في بيان قبوله للمنصب يوم ١٣ حزيران/يونيه. لقد اقترح السيد كرازي تشكيل عدد من المفوضيات الوطنية لتنفيذ إصلاحاته. وهذه تتضمن مفوضيات للدفاع الوطني، والأمن الوطني، والاستثمار الأجنبي، وإعادة الممتلكات وما إلى ذلك. والجوانب البارزة من رؤية السيد كرازي تتضمن هيكلا حكوميا مصغرا يركز الموارد على الشعب وليس على الحفاظ على بيروقراطية واسعة. وأكد السيد كرازي على أهمية توليد الدخل الكافي حتى تحقق الحكومة الكفاية الذاتية. والرسوم الجمركية تعد المصدر الرئيسي للدخل لتمويل الخدمة المدنية والحكومة. وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، أكد على أهمية القطاع الخاص وعلى تشجيع الاستثمار من الأجانب ومن الأفغان المهاجرين إلى الخارج، وعلى القضاء على الفساد والرشوة. ونوّه السيد كرازي أيضا بضرورة ضمان أن توزع المعونة التي يقدمها المانحون بشكل فعال.

ثمة جانب هام من رؤية السيد كرازي للحكومة يتعلق بالدفاع الوطني والأمن الوطني. لقد ذكر الحاجة إلى إقامة جيش وطني تمثيلي للأعراق يكون مسؤولا أمام الدولة الأفغانية؛ وإلى إدارة استخبارات تعمل في حدود القانون وتحترم الحقوق الفردية للأفغان، وإلى نظام قضائي مستقل خال من الفساد. والأكثر أهمية، أن السيد كرازي أصر في بيانه الختامي أمام اللويا جيرغا على وجوب أن يخضع كل قادة الجيش وأمراء الحرب لسلطة وزارة الدفاع.

إلا أن السيد كرازي شرح أن تشكيل مجلس وزراء صغير لم يكن سهلا في هذه المرحلة من تاريخ أفغانستان. وعندما مثُل أمام اللويا جيرغا في اجتماعه الأخير، لم يكن قد اختار سوى بعض من الوزراء. وهو حتى في هذه اللحظة التي يجتمع فيها المجلس ما زال عاكفا على تشكيل وزارته، وقد قال إنه يأمل أن يعلن التشكيل النهائي لمجلس الوزراء خلال اليومين أو الثلاثة أيام المقبلة. وقد وافق اللويا جيرغا على بيان السيد كرازي برفع الأيدي.

إن خيارات السيد كرزاي بالنسبة لمجلس الوزراء لا يمكن أن تتفادى الوقائع السياسية في أفغانستان تماما. ويبدو أن أعضاء اللويا جيرغا قد اعترفوا بذلك. مع ذلك، من المرجح أن يكون هناك بعض الاستياء. وهناك عمل كبير ينتظر كل الوزارات، ونأمل أن يركز مجلس الوزراء على المهام الإدارية ومهام الحكم.

وفي الوقت نفسه، نحث الزعماء الأفغان الآخرين على تأييد الوزراء. وثمة سمة أساسية للديمقراطية، التي أرسيت في اتفاق بون، تتمثل في ضرورة أن تعطى دائما فرصة أخرى في المستقبل للتنافس على السلطة. أما الفترة الواقعة فيما بين هذه الفرص الدورية فيجب أن تكرّس للحكم.

إن هذه التطورات الإيجابية بشكل عام في كابل طغى عليها تدهور الأوضاع الأمنية في بعض أنحاء أفغانستان. وعشية اليوم الأخير للويا جيرغا، أطلقت عدة صواريخ على وسط كابل. ولحسن الحظ، لم تحدث خسائر بشرية، كما أن الأضرار المادية لم تكن كبيرة. غير أن هذا الحادث الخطير يذكرنا بأن الأمن غير مضمون، وأن كفالة الأمن لا تتوقف على الحظ وحده.

وفي شمال أفغانستان، وقع عدد من الهجمات المسلحة وحوادث السرقة ضد منظمات المساعدة الدولية خلال الأسابيع القليلة الماضية. وكان أخطر هذه الحالات وأكثرها إثارة للاشمئزاز حادث الاغتصاب الجماعي لإحدى العاملات في مجال المساعدة الدولية. كما أزعجتنا الحوادث

الأخيرة التي تعرض خلالها مستوصف تديره إحدى منظمات المساعدة الدولية لإطلاق النار أثناء قتال طائفي في شولغارا، كما أطلقت النار على سيارة تابعة لمنظمة غير حكومية للمساعدة الدولية أثناء توجهها للإشراف على توزيع الخبز في مخيم للمشردين داخليا بالقرب من مزار. وتمثل هذه الهجمات خروجا مقلقا عما كان يحدث في العقد الأخير، إذ أن موقف الأفغان إزاء العاملين في مجال المعونة يتسم بالود بشكل عام، وخروجا أيضا عن الاحترام الواجب للمعايير الدولية الضرورية لضمان حيز للمنظمات الإنسانية في مناطق الحرب.

وقد ناشدت الوكالات الإنسانية الممثل الخاص أن يتدخل لدى السلطات الوطنية والمحلية للتصدي لهذا الوضع المروع. واستجاب السيد الإبراهيمي بتوجيه رسالة إلى الرئيس كرزاي طالبا التدخل القوي والعاجل لدى السلطات المحلية لضمان تهيئة الظروف المؤاتية للعمل الإنساني وطالبه بمحاسبة المسؤولين عن تلك الأعمال بموجب القانون. واجتمع السيد الإبراهيمي أيضا مع الجنرال عبد الرشيد دستم والجنرال عطا محمد، والسيد حاجي محمد محقق، وهم زعماء الفصائل الشمالية الرئيسية الثلاثة، للمطالبة بالتدخل من جانبهم. وأكد على أن حالات التدخل السابقة للأمم المتحدة لدى السلطات المحلية لم تؤد، للأسف، إلى أية تدابير جادة للقبض على المجرمين - والعديد منهم، ويؤسفني أن أقول ذلك، يرتدون زيا رسميا - أو لمنع الإساءات في المستقبل. ولاحظ أن الوضع الأمني ما زال يتدهور، وقد تضطر منظمات المساعدة الإنسانية إلى وقف عملياتها في الشمال. وقد يزيد ذلك من صعوبة إقناع المانحين بالاستثمار في جهود الإنعاش ومشاريع التعمير في المنطقة، خاصة في ضوء أحكام الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٠١ (٢٠٠٢).

ومن الأهمية بمكان خلال الأسابيع والأشهر التي تعقب انعقاد اللويا جيرغا أن يساعد المجتمع الدولي الحكومة الأفغانية في بسط سلطتها في المناطق التي ينعدم فيها الأمن في البلاد. ويمكن أن يتم جانب كبير من هذا العمل من خلال التدريب المستمر لجيش أفغانستان الجديد، وهي عملية تحقق تقدما مطردا. لكن هذا الجيش لن يتمكن بالتأكيد من توفير الأمن الملائم لعدة أشهر مقبلة. وفي ضوء أهمية السلام والأمن في المرحلة الانتقالية، فقد ترغب الدول المساهمة في قوة المساعدة الأمنية الدولية وهذا المجلس في النظر من جديد في إمكانية توسيع نطاق عمليات تلك القوة الدولية بقدر محدود لتشمل مناطق خارج كابل، خاصة حيث يوجد اتجاه واضح لانعدام الأمن، الذي إذا ترك لينمو بدون ضغوط موازية، فمن شأنه أن يعرض استمرار تنفيذ اتفاق بون للخطر الشديد.

ومع اكتمال تسليم قيادة قوة المساعدة الدولية من المملكة المتحدة إلى تركيا أمس، أود أن أعبر عن عميق امتناننا للروح المهنية للمملكة المتحدة ولتفانيها، وكذلك عن توقعنا من تركيا إبداء قيادة على نفس المستوى من الفعالية والتعاون. وقد قامت القوة الدولية، بتعاون ممتاز مع القوات الأفغانية، بعمل رائع لتوفير الأمن للويا جيرغا. فبعد الاجتهاد وسرعة الاستجابة من جانب أعضاء هذا المجلس في الإذن والتمديد لولاية القوة الدولية إلى الأداء الممتاز لقواتها في الميدان، كانت هذه القوة نموذجا للتعاون الدولي ودليلا ملموسا على الالتزام الدولي بالنهوض بالسلام والنظام السياسي في أفغانستان. ولا يسعني أن أجد ثناء أفضل من التأكيد من جديد على ثقتنا في أن القوة الدولية سيكون لها نفس الأثر الإيجابي إن انتشرت في أماكن أخرى من أفغانستان.

ثمة مهمة رئيسية للسلطة الانتقالية، بالإضافة إلى بسط سلطتها خارج كابل، تتمثل في التصدي لعملية إعادة

البناء والتنمية في أفغانستان. وقد تعهدت الأمم المتحدة بأن تكون شريكا نشطا في هذه العملية. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغ المجلس باستمرار التقدم في عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان بغية إعداد استراتيجية مترابطة للمساعدة فضلا عن إقامة علاقة تعاونية بناءة مع الحكومة الأفغانية.

وفي المستقبل القريب آمل أن أقدم إحاطة إعلامية وافية عن أنشطة المساعدة والتقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة في تنفيذ مشاريع الإغاثة والإنعاش في أفغانستان. وفي نفس الوقت، أرى من واجبي أن أسلط الأضواء من جديد على الانخفاض المثير للقلق في تمويل المانحين لأفغانستان. فقد اضطر العديد من المنظمات بالفعل، وأبرزها برنامج الأغذية العالمي، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة، إلى أن تخفض عملياتها أو توقفها تماما. وبالإضافة إلى ذلك، يجعل هذا العجز في التمويل من الصعوبة بمكان على هذه الوكالات، وبالتالي على الأمم المتحدة بأسرها، أن تستعد للانتقال الضروري إلى مرحلة زيادة برامج الإنعاش في أواخر هذا العام.

في الختام، أود أن أقول إن الخطط والآمال التي رسمناها قبل ستة أشهر في بون قد تحولت إلى وقائع اليوم. وربما لم يؤمن كثيرون عندئذ بأن السلطة المؤقتة ستكون فعالة كما أثبتت، وأن عملية السلام ستكون ثابتة كما تبين بعد ذلك.

الآن تواجهنا تحديات جديدة وتنتظرنا مهام جديدة في تنفيذ اتفاق بون. وباسم الأمين العام، أود أن أحث المجتمع الدولي على أن يواصل تقديم المساعدة إلى شعب أفغانستان وأن يواصل دعم الأمم المتحدة، بنفس السخاء الذي اتسم به حتى الآن. إنني أرجو من المجتمع الدولي أن يساعدنا في كفالة تحقيقنا للأهداف الجديدة هذه، مثل الأهداف التي أنجزت بالفعل. وإنني على ثقة بأن المجلس يوافقني إذا قلت الآن إن كل نجاح في عملية بون يزيد من مسؤولياتنا ولا يقلل منها.

الرئيس: أشكر السيد برندرغاست، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية الوافية عن أفغانستان. وأثق بأن أعضاء المجلس يشاركونني الرأي بأن الشعب الأفغاني قد عانى طويلا من الحرب والاقتتال وما خلّفه من ضحايا ودمار، وأن شعب أفغانستان يستحق من المجتمع الدولي أن يبذل كل ما يستطيع من أجل مساعدته على تحقيق السلام والاستقرار. كما نأمل أن تكون اجتماعات اللويا جيرغا ونتائجها مقدمة لمرحلة جديدة في حياة هذا الشعب بغية البدء في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أوجه الدعوة إلى أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشة المجلس للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.